«فوق الموتة عصة قبر»!.. أجور صالات التعازي تحلق بدمشق.. وبعضها تجاوز في اليوم مليون ليرة «فقط لا غير»!

المحافظة «شبه غائبة».. ومراد لـ«الوطن»: دراسة لتحديد أسعار جديدة للرقابة عليها

فادي بك الشريف

ارتفاع كبير تشهده صالات التعزية في العاصمة دمشق لتسجل أرقاماً قياسية لا توصف وتجاوز الحجز اليومي لمعظمها مليون ليرة سورية «فقط لا غير»!..

«العصة» لا يتحملها الميت، بل أهله وذووه لتزيد من معاناتهم بفقد عزيزهم، وتتعداها لمعاناتهم في حال قرروا القيام بواجب عزاء لثلاثة أيام وما تتضمنه من تكاليف نقل الموتى ودفنهم لتضفي مزيداً من المعاناة والمأساة والعبء على عائلة المتوفى وسط غلاء أجور وتكاليف صالات التعزية ومستلزماتها.

ما زالت صالات التعزية تستغل شبه غياب الرقابة عليها لترفع من أسعار خدماتها من دون رقيب ولا حسيب!.. ويمكن القول إن حجز أقل تكلفة صالة لفترتي تعزية صباحية ومسائية يبلغ نحو ٦٠٠ ألف ليرة يومياً أي إنها تكلف ما يقارب مليوني ليرة لمدة ثلاثة أيام، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا السعر في بعض الأوقات لا يتضمن الضيافة من القهوة المرة وغيرها من الخدمات، وخاصة أن تكلفة الخدمات قد تصل إلى ٢٠٠ ألف ليرة سورية ما بين ثمن القهوة والفناجين وغيرها.

طبعا هذا السعر يختلف من صالة لأخرى تبعا لمكان وجود الصالة وقربها وبعدها عن الأحياء الرئيسية في العاصمة، كما أن مستلزمات الضيافة تختلف إن كانت في منزل مقارنة مع تقديمها ضمن الصالة، ناهيك عن أن أجرة القارئ تبلغ قراية الـ١٠٠ ألف ليرة سورية وهو بشكل وسطي وكذلك يختلف ذلك من قارئ لآخر وفقا لقناعته الشخصية ورضاه أو مطلبه.

«الوطن» تواصلت مع إحدى الصالات في العاصمة، لتؤكد المعلومات أن أجرة حجز الصالة في اليوم الواحد تقدر بمليون ونصف المليون ليرة سورية، متضمنة كل مستلزمات الصالة وحجزها اليومي من ضيافة القهوة وغيرها كأجرة القارئ ومختلف التجهيزات على حد قول الشخص الذي تواصلنا معه، معتبراً أن هذا السعر يختلف في صالة الرجال عن صالة النساء.

ولدى التواصل مع صالة أخرى، أكدت أنها تتقاضى وسطياً قرابة الـ٧٠٠ ألف ليرة سورية (طبعاً المنطقة تختلف والصالة كذلك)، أي إن الأمر يختلف حسب السعة والمكان والمستلزمات وتبعاتها.

كما قال صاحب أحد مكاتب القهوة المرة العامل في مجال خدمات التعازي لـ«الوطن»: أتقاضى مبلغ ٥٠ ألف ليرة سورية بالنسبة لضيافة القهوة وأجرة عمل شخصين في أحد المنازل، لكن المبلغ يزيد لـ١٥٠ ألف ليرة في حال كانت تقدم الخدمة في أي من صالات التعازي، ذاكراً بالقول: هذه المبالغ تعتبر أقل بكثير مما يتقاضاه الغير.

باختصار تتراوح أجور حجز الصالة يومياً بين الـ٦٠٠ ألف والمليون ونصف مليون ليرة سورية بارتفاع ٦ و٧ أضعاف، وأكثر.

وفي السياق، علمت «الوطن» عن وجود دراسة في المحافظة لتحديد أسعار الصالات وأجور خدماتها المقدمة، لكن لغاية الآن لا يوجد أي أسعار تتم الرقابة عليها.

«الوطن» تواصلت مع المدير الجديد للتجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق يوسف مراد، متعهداً بأنه سيكون محط اهتمام المديرية بالتنسيق مع المحافظة ليصار إلى تحديد أسعار منصفة حسب وضع كل صالة من الصالات، على أن يتم مناقشة الموضوع قريباً جداً ليصار إلى اعتماد أسعار مناسبة ومدروسة وتتم الرقابة بموجبها.

وكان آخر حديث للمحافظة منذ سنوات يشدد على تشكيل لجنة لدراسة أسعار صالات التعزية، ولكن المشكلة ارتبطت بعدم وجود أي مندوب للمهنة أو ممثل عن أصحاب الصالات كلجنة أو رابطة، علماً أن الأسعار تدرس بهدف وضع تصنيف صالات التعزية مع مراعاة كل المستلزمات والتجهيزات اللازمة حولها.

ظاهرة إزعاج الدراجات النارية تستفحل في طرطوس!!

رئيس فرع المرور: حجزنا ١٨٧ دراجة مخالفة خلال هذا الشهر وأحلنا سائقيها للقضاء

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تعتبر الدراجة النارية وسيلة نقل مهمة ووحيدة للكثير من المواطنين وخاصة في الريف رغم معاناتهم في الفترة الأخيرة بسبب صعوبة تأمين مادة البنزين لها بالأسعار الرسمية، فهذه الدراجة يستخدمها الفلاح والعامل والمدرّس والحرفي ومراقب شبكة المياه وفني الوحدة الإرشادية والهاتف ومراقب الحراج والطبيب البيطري و... الخ وبالتالي فإن توفير مستلزمات هذه الآليات من بنزين وغيره وتنظيم عملها ومراقبة مستخدميها أمر في غاية الضرورة ولاسيما أن نسبة غير قليلة من الشباب الطائش تستعمل هذه الآليات بعيداً عن الأصول والأخلاق والقانون ما جعل نسبة كبيرة جداً من المواطنين يطالبون الجهات المعنية بمعالجة هذا الواقع المر وإلزام أصحابها بتسجيلها وتجهيزها والتقيد بالقانون عند قيادتها سواء لجهة وضع الخوذة على الرأس أم لجهة عدم إزعاج الناس بأصوات شكوناتها أم لجهة عدم السرعة وعدم القيام بحركات بهلوانية.

وضمن إطار ما تقدم يندر أن يمر يوم دون أن تصل لـ«الوطن» شكوى أو أكثر من سكان طرطوس مدينة وريفاً حول حول إساءة استخدام هذه الدراجات واستفحال ظاهرة الدراجات النارية ذات الأصوات الصاخبة والسرعات الجنونية من شبان مراهقين وكبار أحياناً.

ويقول عدد من المواطنين في شكوى خطية قدمت لـ«الوطن» في نهاية تموز الماضي: إن التلوث الناجم عن الضجيج صنف عالمياً من أخطر أنواع التلوث لما له من أثر كبير في الإنسان وحياته وما يتركه من توتر وانزعاج وأرق وأوجاع لا تعد ولا تحصى وهؤلاء الشبان غير الأخلاقيين وغير الواعين لا هم ولا أهاليهم للأسف يقومون بشراء دراجات نارية ثم ينزعون منها «الاشكمان» والمصافي التي تخفّف الصوت حيث ينزعون المخمد وأصبح صوت الدراجة عالياً جداً إضافة إلى السرعات الجنوبية على الطرقات العامة والتي يقومون من خلالها باستفزاز سائقي السيارات وبث الرعب والخوف في نفوسهم وهؤلاء زاد عددهم هذا العام أكثر وبات الناس في كل المناطق وكل أرياف المحافظة مرعوبين ومنزعجين وتوجد شكاوى كثيرة كلها تطالب الجهات المختصة بقمع هذه الظاهرة وإلقاء القبض على هؤلاء ومصادرة دراجاتهم.

وختموا بالقول: لسنا ضد هذه الآلية لأنها تخدم الناس وتلبي مطالبهم ولكن قيادتها يجب أن تكون بوعي ودون سرعة ودون أصوات مزعجة جداً وبالتالي لابد من قمع هذه الظاهرة الخطرة علينا وعلى أطفالنا.

رد الشرطة

وضعنا هذه الشكوى على طاولة قائد شرطة طرطوس العميد موسى الجاسم فوعد بالمتابعة ومعالجة هذه الظاهرة من فرع المرور.

وبعد مضي شهر على الشكوى التقينا رئيس فرع المرور بطرطوس العقيد عبد الباسط الراعي لمعرفة نتيجة المعالجة على مدى شهر آب فأوضح لـ«الوطن» أن عناصر الفرع قاموا منذ بداية شهر آب (أي من اليوم التالي للشكوى) وحتى الإثنين الفائت بحجز ١٨٧ دراجة وتحويل سائقيها إلى القضاء أصولاً وهذه الدراجات تم حجزها بناء على المخالفة أو القيادة الرعناء كما تم ويتم حجز الدراجة التي تصدر أصواتاً مزعجة من «الاشكمانات» ولا يتم فك احتباسها إلا بعد إزالة المخالفة.

وأكد أن المتابعة مستمرة ضمن أحياء المدينة والأحياء التي ترد شكاوى من المواطنين فيها على الرقم المجاني ١١٥ وبالنسبة للدراجات المهربة بيّن أنه يتم تحويلها أصولاً للجمارك مشيراً إلى أنه تم حجز ٧ دراجات كبيرة الحجم (بطح) وتم تحويلها للقضاء أصولاً لأنها من أخطر الدراجات وتسبب إزعاجاً كبيراً لسالكي الطريق.

المياه و«فركة أذن» للسياحة أيضاً.. مطاعم بدأت تقدم مياه الصنابير

مدير السياحة: نغض النظر عن تقديم المياه بالأباريق ومعاون مدير «السورية للتجارة»: المعامل لم تلتزم بتسليم الكميات المطلوبة

الوطن

يبدو أن «فركة الأذن» لم تقتصر على التجار فحسب بل كان لها تبعات على عدة قطاعات تجارية وسياحية، فبعد إصدار وزارة التجارة الداخلية قراراً بإعادة توزيع المياه على الأسواق ولكن بشروط، توجهت المنشآت السياحية لتقديم طلبات الحصول على عبوات المياه لتقديمها في المنشأة بالسعر المعتمد على اعتبار أنها عنصر أساسي في المطاعم والمقاهي إلا أن أصحاب المنشآت فوجئوا بالأمور الروتينية المعقدة التي تبدأ من وزارة السياحة بأخذ كتاب طلب حصول للمادة إلى السورية للتجارة لتتم الموافقة وتحديد الكمية اللازمة وأخيراً التوجه إلى منطقة الزبلطاني لاستلام المخصصات حيث يتطلب إعادة الأمر بشكل يومي مما سيشكل صعوبة في التأمين خاصة لابتعاد المكان عن بعض المنشآت.

وفي حديث لـ«الوطن» مع أحد أصحاب المقاهي ذكر أنه تم تخصيص منشأته ٤٠٠ صندوق سعة لتر ونصف اللتر و٤٠٠ بسعة نصف لتر شهرياً في حين تم حصر التوزيع بشكل يومي، ورفض تسليمهم بشكل كامل أو على دفعات حيث يتم التسليم بشكل يومي وعلى أن يتم دفع سعر الدفعة اليومية في المؤسسة السورية للتجارة في منطقة كفرسوسة ومن ثم التوجه إلى الزبلطاني لاستلام المادة.

وأكد أن هذا الإجراء يشكل عبئاً مادياً وجسدياً إضافة إلى ضياع الوقت خاصة للمنشآت البعيدة عن مركز التسليم كمناطق دمر والربوة مما سينعكس على سعر المادة حيث لا يمكن صاحب المنشأة أن يتحمل ذلك على عاتقه الخاص.

على حين لجأت بعض المنشآت إلى تقديم عبوات المياه بسعة لتر ونصف اللتر بأسعار تفوق ٢٠٠٠ ل.س في حين لجأت بعض المنشآت لتعبئة المياه من الصنابير وتقديمها بأباريق.

وأوضح مدير سياحة دمشق بسام ماردينلي في حديث لـ«الوطن» أن مديرية السياحة تقوم بإعطاء طلب توسط إلى السورية للتجارة للمنشأة التي تريد الحصول على مادة المياه المعبأة حيث يبيّن طلب التوسط سعة المطعم والتصنيف والتعريف بها كمنشأة سياحية من دون وجود أي عقبات من قبلهم مشيراً إلى أن التأخر الحاصل لدى السورية للتجارة بحجة عدم توافر الكمية لديها في حين صلاتها ملأى بالمادة.

وفي موضوع تقديم المياه في بعض المقاهي بأباريق بيّن «ماردينلي» أن هناك غض نظر من الدوريات نتيجة قلة توافر المادة وصعوبة تأمينها، ولكن يجب ألا يحتسب سعرها في الفاتورة.

ولفت إلى أنها تعتبر مخالفة تستوجب الضبط لأن صاحب المنشأة حر بتقديمها وكذلك الزبون حر بأخذها ولا يمكن احتسابها مع فتح طاولة كالمحارم مشيراً إلى أن علبة المحارم إن كانت تحمل شعار المنشأة أيضاً لا يجب إدراجها ضمن الفاتورة، في حين أن المنع لا يشمل المقاهي والمنتزهات غير المصنفة سياحياً والتي تعتبر شعبية.

وأشار «ماردينلي» إلى أن سعر تقديم المياه المعبأة في المنشآت السياحية يتراوح بين ١٥٠٠ ليرة للعبوة الكبيرة بسعة لتر ونصف وبين ٨٠٠ –١٠٠٠ ليرة للعبوة الصغيرة بسعة نصف لتر مبيناً أن تقاضي سعر زائد عن التسعيرة المحددة يعرض صاحب المنشأة للمخالفة وقد تم مؤخراً تكليف السورية للتجارة من وزارة التجارة والتموين لتوزيع المياه.

وأوضح معاون مدير السورية للتجارة إلياس ماشطة لـ«الوطن» أن السورية للتجارة تقوم بدراسة الطلبات المقدمة من مديرية السياحة لتقدير الكمية المطلوبة لكل منشأة على حسب استيعابها بكمية تتراوح بين ٤٠٠ و٣٠٠ جعبة إضافة إلى وضع خطط جاهزة لعملية التوزيع وتسليم المادة لأصحاب المنشآت ولكن عدم التزام معامل المياه بتسليم الكميات المطلوبة للمؤسسة التي تقدر بنحو ٥٠ بالمئة من إنتاج المعمل أثر في عملية التوزيع، حيث إن الكميات الموزعة حالياً لا تتناسب مع التوزع الجغرافي للمؤسسة حيث تشمل نحو ١٦٠٠ صالة و٨٠ مستودعاً على كل الأراضي السورية.

وأشار «ماشطة» إلى أن سبب التوزيع حالياً بشكل يومي وبدفعات قليلة عدم التقصير على مطعم أو مقهى دون آخر نتيجة عدم توافر الكميات المطلوبة بشكل كامل، هذا الأمر أدى إلى عزوف كثير من أصحاب المنشآت عن استلام المادة نتيجة تكاليف النقل التي سيتحملها يومياً.

وبيّن «ماشطة» أنه في حال تم تسليمنا الكميات المطلوبة كـ(٦٠ ألف جعبة) سيتم توزيعها على المنشآت بشكل منظم وبالمكان الأقرب للمنشأة شهرياً ودفعة واحدة لعدم زيادة التكاليف في النقل.

وأكد «ماشطة» أنه يمكن التوجه أيضاً إلى إرسال سيارات جوالة للبيع المباشر للمناطق التي تضم عدداً من المنشآت لمن لديه موافقة وذلك لدعم السياحة والمطاعم ولكن كل ذلك مرتبط بكمية الجعب المتوافرة.

وأضاف إننا نعمل على حل هذه المشكلة خلال الأيام القادمة دعماً للمنشآت السياحية والتقليل من تكاليف النقل وبيعها بالسعر المعتمد ٣١٥٠ ل.س للجعبة الواحدة.

وبيّن أنه حالياً يتم التوزيع في صالة الزبلطاني لمساحتها الكبيرة واستيعابها لسيارات الشحن القادمة من المعامل وأصحاب المنشآت والمحال التجارية التي ستشكل ازدحاماً داخل المدينة.

ومن الجدير بالذكر أن أغلب المحال التجارية والأكشاك توقفت عن جلب المادة وبيعها نتيجة التكلفة المرتفعة لإحضارها، في حين كانت سابقاً توزع عن طريق مندوبين ووكلاء أو أنهم يضطرون لشرائها من السوق السوداء نظراً للطلب المتزايد عليها خاصة في موجة الحر الأخيرة الأمر الذي يؤثر في سعرها للزبائن والمستهلكين.